وأربعة في الخضر، واثنين في بيت أمرّ، ومنزل في عابود. كما تعرض منزل اضافي للهدم في عصيرة القبلية، في السابع من كانون الاول (ديسمبر)، وستة أخرى في قلقيلية، في ١٤ الشهر (**المصدر نفسه**، ١١ و١٨/١٢/١٩٨٨). ويذكر ان قوات العدو هدمت ما مجموعه مئة منزل، وأغلقت ٤٥، خلال السنة الاولى للانتفاضة، عدا عشرات المنازل التي أُزيلت بحجة انها غير مرخصة (**السفير**، ١٩٨٨/١٢/٨). هذا، ولم يختلف مصير الاشجار المثمرة كثيراً، اذ واصلت القوات الاسرائيلية اقتلاعها كاجراء عقابي وقائي. وكانت حصة الاسد من الخسارة من نصيب بلدة قلقيلية، التي فقدت ٣٥٠ شجرة في الثامن من كانون الاول (ديسمبر) وحده (**فلسطين الثورة**، ١٨/١٢/١٩٨٨)؛ كما خسرت قرية كفر لاقف ٥٠ شجرة في ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر)، والبريج ٣٥ أخرى في الثالث من الشهر التالي، ضمن مجموع عام بلغ ٤٦٠ شجرة خلال شهر. يضاف الى ما سبق احياء سياسة الابعاد، بعد ان جمّدتها الحكومة الاسرائيلية لبعض الوقت. فقد نقلت قوات الاحتلال ثلاثة فلسطينيين الى منطقة جنوب لبنان، في ١٤ كانون الاول (ديسمبر)، وهم ضمن مجموعة قوامها ٢٤ شخصاً ينتظرون الترحيل منذ فترة، بينما سبق ان رحّل العدو ٣٢ فلسطينياً، فارتفع المجموع الى ٣٥. كما يذكر ان انتماء المبعدين الثلاثة الجدد يتوزع بين «فتح» و «الجهاد الاسلامي»، بينما لا انتماء رسمي للثالث (**الحياة**، ١٥/١٢/١٩٨٨).

اذا كانت الاجراءات المذكورة أعلاه لا تزيد على كونها استمراراً لاساليب العدو المعهودة، فان الامر الجدير بالملاحظة هو الاتجاه الاوسع لسياسته. ويظهر خير تجسيد لذلك الاتجاه في فرض نظام حظر التجول ليس على القرى والمدن الفردية وحدها، بل وعلى المناطق الكاملة. وقد تعرضت غالبية انحاء الضفة الغربية لذلك النظام لمدة خمسة ايام متتالية، أي من ١٢ الى ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر)، خلال انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر. أما قطاع غزة، فقد فرض العدو عليه حظر التجول لمدة أسبوع كامل، من ١٢ حتى ١٨ من الشهر عينه (**السفير**، ١٧ و ١٩/١١/١٩٨٨). وكشف الحاكم العسكري لقطاع غزة، اريبه راموت، عن نظرة القيادة الاسرائيلية؛ اذ صرّح في ١٨ الشهر عينه بأن حظر التجول أثبت فاعليته بفرض الهدوء (**المصدر نفسه**، ١٩/١١/١٩٨٨). غير ان ما لم يذكره الضابط الاسرائيلي هو ان ضمانة تقيُّد الفلسطينيين بالحظر هي وجود سبعين ألف جندي في المناطق المحتلة العام ١٩٦٧، وهو الامر المكلف جداً بالنسبة الى اسرائيل (**الاوبزرفر**، ١١/١٢/١٩٨٨). ويضاف الى ما سبق حقيقة اضطرار سلطات الاحتلال الى اللجوء الى منع التجول في ١٦٠٠ مناسبة خلال السنة الاولى للانتفاضة، منها ٤٠٠ حالة استمرت لمدة ثلاثة أيام متتالية أو أكثر (**السفير**، ٨/١٢/١٩٨٨). أما على صعيد آخر، فقد أمرت الادارة العسكرية سكان مخيم جباليا تسليم جميع ما لديهم من اطارات سيارات، فيما عدا اطار احتياطي واحد لكل سيارة، وذلك في محاولة لمنع المواطنين من اقامة الحواجز النارية على الشوارع. وهدد الاسرائيليون بفرض غرامة مقدارها ٦٠٠ دولار على كل مخالف لهذا الامر (**المصدر نفسه**، ٥/١٢/١٩٨٨).

تجسّد الاتجاه العام للسياسة الاسرائيلية ضد الانتفاضة، أيضاً، في منح المستوطنين المسلّحين المزيد من الحرية بالتصرف ضد المواطنين الفلسطينيين. وأُصدر القرار الاخطر، في هذا المجال، في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر)، حين أكد الجيش انه لن يتدخل ضد المستوطنين عند استخدامهم اسلحتهم، الّا اذا أطلقوا النار «بطريقة غير مشروعة» (**فلسطين الثورة**، ١١/١٢/١٩٨٨)؛ علماً بأن المستوطنين قاموا بقتل ١٣ فلسطينياً على الاقل خلال السنة الماضية (**انترناشيونال هيرالد تريبون**، ٤/١/١٩٨٩). كما تبيّن ميل المستوطنين نحو اختلاق الحوادث؛ مثلاً عند قيام أحدهم باستفزاز الراعي الفلسطيني الذي قتل مستوطناً وجندياً في ١٤ كانون الاول (ديسمبر). كما دانت محكمة اسرائيلية مستوطناً آخر، في ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر)، بتهمة قتل راع ثان، في الخامس من أيار (مايو) الماضي، وحكمت عليه بالسجن الفعلي مدة ثلاث سنوات (**المصدر نفسه**، ١/١٢/١٩٨٨). وفي اطار المحاكمات عموماً، أصدرت المحكمة العسكرية الاسرائيلية قراراً بالسجن مدة ٢١ يوماً على ١٨ جندياً مظلياً، وسبعة